الأمم المتحدة S/PV.6060

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٦٠**

الأربعاء، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٨/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بلجيكا	السيدة ديتاي
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد تسانغ يسوي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي تي غيانغ
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2008/842)

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2008/843)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-67505 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2008/842)

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة الأمن (S/2008/843)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي إسرائيل ومصر يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة شاليف (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد عبد العزيز (مصر) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/844 فيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب من مجلس الأمن، وفقا لممارساته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة التي يعقدها المجلس يوم الأربعاء، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من البعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة تتضمن طلبا بأن يوجه المجلس دعوة إلى سعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لسعادة السيد يحيى المحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد المحمصاني إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس استجابة لرسالتين مؤرختين ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية والممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية، ستصدران بوصفهما الوثيقتين S/2008/842 و S/2008/843.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من الممثل الدائم لفرنسا يحيل بها بيانا صادرا عن الاتحاد الأوروبي عن الحالة في الشرق الأوسط، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/841.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): الأزمة المفجعة في غزة وجنوب إسرائيل بلغت يومها الخامس الآن.

السكان المدنيون، ونسيج مجتمع غزة، ومستقبل عملية السلام، والاستقرار في المنطقة، وحسن النية بين البشر في كل أرجاء العالم، كلها وقعت في فخ الأعمال الطائشة المتجلية في هجمات الصواريخ العشوائية التي أطلقها متمردو حماس، والرد غير المتناسب الذي تتسم به العملية العسكرية الإسرائيلية المتواصلة. وإننا سنتعرض إلى تهديد أكبر إذا استمر الصراع أو إذا تصاعد إلى حالة أشد من العنف الفتاك.

إنني أشعر بشديد الجزع من أن نداء هذا المجلس، الذي أصدره قبل أربعة أيام تقريبا، بوضع حد للعنف لم يلق آذانا صاغية. وأود أن أؤكد بأشد لهجة ممكنة على النداء الذي أطلقه العالم من أجل الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار تتقيد به كل الأطراف تقيدا تاما. وهذا يجب إنجازه الآن. ويجب على الأطراف أن تتراجع عن حافة الهاوية. وكل هذا العنف يجب أن ينتهي.

نتيجة للأزمة وللعنف أصبحت ظروف حياة ١,٥ مليون نسمة في غزة لا يمكن وصفها بأقل من أنها ظروف مروعة. إن سكان غزة يعيشون تحت وابل من قصف القنابل الذي استهدف مرافق حماس وأنفاق التهريب والهياكل الأساسية الأخرى لحماس، فضلا عن الهياكل الأمنية السابقة للسلطة الفلسطينية والمباني الحكومية والدور السكنية والمساجد ومقار الأعمال التجارية. لقد أُزهقت أرواح أكثر من ٣٠٠ شخص، بينهم ٦٠ امرأة وطفلا على الأقل. كما أُصيب أكثر من ٨٠٠ شخص بجراح.

وعلى جنوب إسرائيل انهالت موجات من الصواريخ التي أطلقها من غزة المتشددون الفلسطينيون. لقد استخدم هؤلاء صواريخ بعيدة المدى أصابت مدنا إسرائيلية كبيرة يقطنها مئات الآلاف من السكان الذين أصبحوا الآن تحت رحمة تلك الصواريخ. ولقي ٤ إسرائيليين حتفهم منذ يوم السبت وأصيب ٣٠ آخرون بجراح. وأغلقت المدارس، وأصبحت الحياة في جنوب إسرائيل شديدة الصعوبة، حيث يعيش الإسرائيليون في خوف دائم من الصواريخ، التي أصابت المنازل والمدارس.

اسمحوا لي أن أتكلم بصراحة. إنني أدين إدانة لا لبس فيها وبأشد لهجة ممكنة الهجمات المستمرة بالصواريخ والمدفعية من قبل حماس والمتمردين الفلسطينيين الآخرين، ولكنني أدين أيضا الاستخدام المفرط للقوة من قبل إسرائيل. يجب على جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا تاما بالقانون الإنساني الدولي. فالسكان المدنيون هم الذين يتحملون وطأة هذا التصعيد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سريعة وحاسمة لوضع حد لمعاناتهم.

ويجب على جميع الأطراف أن تعالج الحالة الإنسانية الخطيرة وأن تلبي الاحتياجات الاقتصادية لغزة وأن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة توفر الإمدادات الإنسانية. فالعنف إن لم يتوقف، سيصبح جلب الأغذية إلى الناس الذين يحتاجون إليها في غاية الصعوبة. ومما يتسم بخطر شديد على المدنيين أن يغادروا منازلهم لتلقي العلاج الطبي الطارئ أو شراء المواد

أو مساعدة الناس في حالة الضيق. إن ظروف الحياة للآباء والأمهات والأطفال في غزة خطيرة ومخيفة.

وأود أن أحيي موظفي الأمم المتحدة في المنطقة على عملهم الدؤوب في ظل ظروف معاكسة شديدة استجابة منهم للحالة الإنسانية للغزاويين. وتؤلمني الخسائر في الأرواح والإصابات والأضرار التي لحقت بأفراد الأمم المتحدة ومبانيها، وكذلك بالآخرين المرتبطين ببرامجنا.

وأشيد أيضا بجهود البلدان المانحة التي انبرت وتعهدت بتقديم دعمها.

استنادا إلى التأكيدات المطمئنة التي أعطاها لي رئيس الوزراء أولمرت ووزيرة الخارجية ليفني من إسرائيل، وفي ضوء التعاون الوثيق المستمر بين وكالات الأمم المتحدة والسلطات الإسرائيلية في الميدان، بدأ نقل قليل من المعونة الإنسانية عبر معبر كيريم شالوم. واليوم دخلت غزة ٨٤ شاحنة نقل، بما فيها ٣٤ شاحنة تابعة لوكالات المعونة الإنسانية. ونتيجة لذلك شرعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في فتح سبعة مراكز توزيع طارئة، بعدد صغير من الموظفين الأساسيين، لتوزيع الطحين المتبرع به حديثا ابتداء من يوم غد.

لكن معبر كارني وحزام سير الوصل في كارني، اللذين تحتاج الأونروا إلى أن يُفتحا بصورة عاجلة لجلب الإمدادات من حبوب الطحين، ما زالا مغلقين، وكذلك خط أنابيب نحال عوز. وثمة نقص حاد في حبوب الطحين، مما يزيد من تفاقم النقص في الخبز في حالة كان ثلثا السكان في غزة يعتمدون فيها بالفعل على المعونة الغذائية قبل هذا التصاعد. كما أن النقص في الوقود أدى إلى إغلاق محطة كهرباء غزة وإلى انقطاع الكهرباء إلى ما بلغ ١٦ ساعة في اليوم. ولمعالجة النقص في الغذاء والوقود يتعين فتح معبري نحال عوز وكارني. وما لم يوضع حد فوري للعنف فإن الحالة الإنسانية ستتدهور تدهورا كبيرا.

وأحث أعضاء المجتمع الدولي كافة، لا سيما الأعضاء من المنطقة، على أن يبذلوا كل ما لديهم من نفوذ على الأطراف لإنهاء العنف الآن. وبالأمس، في اجتماع المجموعة الرباعية، شددتُ على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة. وأرحب بالجهود المبذولة، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الزعماء العرب والأوروبيون. لكنني أجد لزاما عليّ أن أكرر: لم يُبذل ما يكفي، والمطلوب بذل المزيد بصورة عاجلة.

لا بد من وقف فوري لإطلاق النار تتقيد به كل الأطراف تقيدا تاما. وهذا يجب أن يمهد لظروف جديدة في الميدان تكفل على الأقل فتح المعابر إلى غزة، وإنهاء الهجمات الصاروخية وتهريب الأسلحة، واستمرارنا في الحوار السياسي، وفي الحوار السياسي وحده، لتوحيد غزة بالضفة الغربية، ووضع حد للسبب الجذري لهذا العذاب – غياب السلام الإسرائيلي – الفلسطيني.

وحتى مع احتدام الأزمة، يجب ألا نغفل المسألة الأساسية الكامنة وراءها: لا بد للاحتلال من أن ينتهي وللصراع من أن يتوقف ولدولة فلسطينية من أن تتأسس. ويجب ألا يحيد بصرنا أبدا عن هدفنا: هدف الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، في كنف سلام عادل دائم شامل في المنطقة، مرتكز على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية. إن هذا الصراع يجب أن ينتهي ويجب أن ينتهي مرة وإلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر أعضاء مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة، استجابة لطلب من المجموعة العربية والشقيقة ليبيا. وأشكر الأمين العام على حضوره معنا وعلى البيان الهام الذي أدلى به للتو.

لليوم الخامس على التوالي يستمر العدوان العسكري الإسرائيلي المكثف ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وبينما نخاطب مجلس الأمن اليوم، يتعرض الشعب الفلسطيني بشيوخه ونسائه وأطفاله لحملة عسكرية مجرمة أدت إلى قتل ما يزيد على ٣٨٠ فلسطينيا، وجرح ما يزيد على ١ ٨٠٠ آخرين، إلى جانب وقوع الكثير من الأبرياء من الأطفال والنساء في صفوف القتلى والجرحى وهم نائمون في منازلهم.

إننا أمام منعطف خطير جدا في الشرق الأوسط كنتيجة مباشرة لهذا العدوان الإسرائيلي، الذي تزداد شراسته يوما بعد يوم، مهددة حياة ورفاه ما يزيد على ١,٥ مليون فلسطيني، ومهددة أيضا بتقويض جهود السلام. إن القرارات والإجراءات التي تتخذها الآن جميع الأطراف المعنية، وعلى رأسها مجلس الأمن، باعتباره مسؤولا عن الأمن والسلم الدوليين، هامة للغاية. فهي إما أن تعيدنا إلى العقلانية والهدوء والاستقرار اللازم لصنع السلام، أو أن تجعلنا نغوص مرة أخرى في دوامة العنف والقتل والتدمير، التي تسببت في خلق مآس كثيرة لشعوبنا، والتي تؤدي حتما، في حال عدم توقفها، إلى تحطيم آمالنا في صنع السلام.

بالرغم من الزخم الذي تولد حديثا عقب تبني مجلس الأمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وبدلا من فتح صفحة جديدة والمضي في طريق السلام، بدأت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في انتهاك صارخ وخرق جسيم لقواعد وأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بدأت عدوانها الوحشي صباح يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر الجاري، حيث ألقت الطائرات الحربية الإسرائيلية من طراز إف-١٦ وطائرات أباتشي المروحية، مئات القنابل على عشرات المواقع في قطاع غزة. وبالرغم من النداءات الصادرة من كل بقاع الأرض، بما فيها البيان الصادر عن مجلس الأمن في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، ومناشدات الأمين العام المتكررة، بما فيها مناشدته هذه الليلة، ومطالبة المجموعة الرباعية بوقف إسرائيل لعدوانها المُدان، الذي يهدد بسقوط المزيد من الضحايا الأبرياء، ويزج المنطقة برمتها في دوامة العنف والكراهية، تستمر إسرائيل في تحدي هذه النداءات، غير آبهة بها ومستمرة في إيقاع الخسائر البشرية والمادية، مزدرية بكل هذه النداءات ومعها بكل القيم والمبادئ الإنسانية وجميع القوانين الدولية.

لا بد أن نشير هنا إلى أن ما نشهده الآن هو تجسيد مريع للتهديدات المتكررة التي أطلقها عدد من المسؤولين الإسرائيليين خلال الأشهر المنصرمة. فقد هددوا بشن هجمات عسكرية واسعة النطاق ضد الشعب الفلسطيني القابع تحت احتلالهم في قطاع غزة. وهذه التهديدات المقرونة بالعدوان الغاشم الذي ترتكبه إسرائيلي، السلطة القائمة بالاحتلال، من قتل عشوائي للمدنيين، وما تقوم به من أعمال تدمير ممنهج، يجب أن تؤخذ بمنتهى الجدية، وأن تدان بشدة، وأن توقف فورا بكل السبل والأشكال. ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لهذا الغرض.

وتحت غطاء الانسحاب من غزة، واصلت إسرائيل تشديد حصارها الخانق على القطاع دون انقطاع، في عقاب جماعي شامل للمدنيين الفلسطينيين هناك. واستمرت بصفة خاصة في أوائل عام ٢٠٠٨ في استخدام القوة المفرطة دون تمييز ضد السكان لتزيد حدة الوضع الإنساني المأساوي في غزة. وقد ضمنت إسرائيل لأسابيع سبقت حملة الموت

والخراب العدوانية الأخيرة هذه إصابة جميع القطاعات الحيوية في قطاع غزة بالشلل التام، وتحديدا قطاع الخدمات الطبية، ومنعت الوكالات الدولية الإنسانية، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من إدخال المعونات إلى قطاع غزة.

وبحسب تقارير الأمم المتحدة، التي كانت ترد تباعا من جميع المؤسسات العاملة في الميدان، ومن السيد روبرت سري، والتي تحذر من العواقب الوخيمة لهذه السياسة اللامسؤولة – ولم يكن هناك من مجيب – أكدت جميع تلك التقارير على أن الإغلاق الذي لم يسبق له مثيل لممرات العبور إلى غزة يسبب كارثة لا يمكن القبول بها للسكان المدنيين، مما اضطر وكالة الأونروا إلى وقف توزيع المواد الغذائية وقفا تاما عدة مرات لما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ مواطن. وأدى ذلك إلى نقص حاد في المواد الغذائية والوقود، وإلى انقطاع متواصل ومتكرر للكهرباء والماء شمل كل أنحاء غزة. كما أدى إلى توقف العمل في جميع مشاريع البنية التحتية، بما فيها مشاريع للأمم المتحدة، بسبب انعدام المواد الخام. وما هذا سوى جزء يسير من حملة التجويع والبؤس المفروضين على الفلسطينيين، واللذين كان شعبنا في القطاع يتعرض لهما خلال ما يزيد على السنة. أقوم بسرد بعض التفاصيل المفجعة للتذكير بالوضع الذي كان يعيشه قطاع غزة، ولوضع الأمور في نصابها.

إن مأساة غزة لم تبدأ منذ اليوم، فهي مستمرة ومتواصلة منذ زمن. فطوال تلك الفترة جئنا إلى مجلس الأمن مرارا وتكرارا وحذرنا من أن مثل هذا الاعتداء وشيك، وأن ظروف الحصار التي تفرضها إسرائيل تنبئ بحدوث كارثة. وطلبنا من المجلس أن يتخذ الخطوات العملية اللازمة لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف عقابها الجماعي للسكان المدنيين في غزة. ومع ذلك، لم يتخذ المجلس أية إجراءات جدية من شأنها أن توقف ذلك. فالوضع في قطاع غزة، قبل بدء هذا العدوان كان ينذر بكارثة إنسانية محققة. والآن وقعت هذه الكارثة فعلا، وبثتها محطات التلفاز على الهواء مباشرة في مشاهد مروعة لأطفال قتلى في فراش نومهم، وعائلات تُباد بالكامل وأشلاء مقطعة تخرج من تحت الأنقاض. ونكرر هنا ما قلناه سابقا، وهو أنه لا يوجد أي مبرر من أي نوع كان لهذه الأعمال الإجرامية والعقاب الجماعي غير الأخلاقي وغير القانوني وغير الإنساني لشعب بأكمله.

الجانب الإسرائيلي رفض علنا مناشدة هذا المجلس بوقف العدوان ورفض نداءات زعماء العالم، وهو مُصر على الاستمرار في عدوانه، وكل ذلك في تحد واحتقار لمجلس الأمن والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. السؤال الآن، ما الذي ينوي هذا المجلس عمله؟ نحن نعتقد أنه يجب على هذا المجلس أن يعتمد مشروع قرار مُلزم يدين الجرائم التي ارتكبها الجانب الإسرائيلي ويوقف العدوان العسكري ويوفر الحماية للشعب الفلسطيني ويرفع الحصار ويكرس وقف إطلاق النار، وقف إطلاق نار مستديم. ونطلب منكم النظر في مشروع القرار المعروض عليكم واعتماده، هذا المشروع الذي سيقدمه لاحقا بتفاصيل أخي، سعادة سفير ليبيا. ولضمان تنفيذ وقف إطلاق النار فورا، واستدامته، يجب توفير حماية دولية لأبناء شعبنا في غزة. وهو ما سيشكل الضمانة العملية لاحترام واستدامة التهدئة. لقد قام أعضاء المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية والأمين العام بالتعبير مرارا عن مواقف واضحة بشأن المأساة القائمة، بما في ذلك الدعوة إلى وقف العدوان فورا. ولا شك في أنهم فعلوا ذلك بحكم مسؤولياتهم الأخلاقية والسياسية. ونحن نحيي هذه الدعوات، وندعو المجلس إلى أن يستجيب لها فورا ويتبنى مشروع القرار.

إن عجز المجلس عن الإعراب عن رأيه بشأن الحالة، وعدم تمكينه من تأدية دوره الصحيح بموجب الميثاق لمعالجة

قضية ذات أهمية مركزية لصون السلم والأمن الدوليين سيلحق الضرر بمصداقيته ويحرمنا من إسهامه، وذلك على حساب الضحايا الأبرياء وعلى حساب الجهود الجماعية الرامية إلى وقف العدوان. ومرة أخرى نؤكد بشدة أن العملية السلمية والتطورات على أرض الواقع ترتبط ارتباطا وثيقا ويعزز بعضها البعض. وأن استمرار التطورات السلبية في الميدان تقوض الجهود المبذولة لدفع عملية السلام.

وفي الختام، فإن أطفالنا وأمهاتهم في قطاع غزة يتطلعون إليكم اليوم لوقف هذا العدوان البربري عليهم ولحمايتهم من هذا الإجرام والتجويع والقتل المتعمد، ونتمنى ألا تخذلوهم، وألا يفوت الأوان لحمايتهم، كما حدث مع الشقيقات الخمس من عائلة بلعوشة في جباليا، وكما حصل مع أطفال عائلة حمدان الذين استشهدوا، وهم: لما وعمرها خمسة أعوام، وهيا وعمرها ١٢ عاما، وإسماعيل وعمره ١٢ عاما، والستون طفلا الآخرون الذين سقطوا شهداء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): يوم السبت الماضي أطلقت إسرائيل عملية عسكرية استهدفت حماية الإسرائيليين الذين يعيشون في جنوب إسرائيل من وابل متواصل من الصواريخ ونيران قذائف الهاون. فقد أرغمت إسرائيل على اللجوء إلى عملية عسكرية بعد أسابيع عديدة – بل أشهر وسنوات – خضع خلالها سكانها المدنيون إلى أعمال إرهابية متعمدة قامت بها حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية الإرهابية التي تعمل من غزة. وقد تحلت إسرائيل بأقصى درجات ضبط النفس قبل إطلاق تلك العملية، ولكن هناك وقت يتعين فيه على أي حكومة ذات سيادة ومسؤولة أن تقوم بعمل حاسم لحماية مواطنيها وإرسال رسالة واضحة إلى إرهابيي حماس مفادها: ”لقد طفح الكيل“.

في الأسبوعين الماضيين، وقبل رد الفعل الإسرائيلي، شهدنا تصعيدا شديدا في هجمات حماس على إسرائيل. فقد تعرضت إسرائيل لأكثر من ٣٠٠ صاروخ وقذيفة هاون أطلقت بصورة عشوائية على المدن والبلدات والمدارس والملاعب والمراكز التجارية ودور العبادة. إن إسرائيل في عمليتها العسكرية مارست حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، وهو حق تجسده المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وأي دولة أخرى كانت ستتصرف بنفس الطريقة فيما لو واجهت مخاطر إرهابية مماثلة.

ما من دولة سيادية تسمح بأن يظل أكثر من نصف مليون شخص رهينة منظمة إرهابية. وما من دولة ذات سيادة تسمح بأن يصبح مواطنوها أهدافا لآلاف الصواريخ وقذائف الهاون. وأي أم ترسل أطفالها إلى المدارس يجب أن تطمئن إلى أنهم سيعودن سالمين. وما ينبغي لشخص أن يترك منزله ملتمسا مخبأ خوفا على حياته. وما من عامل بناء ينبغي له أن يخاف من أن يداهمه الموت أثناء عمله طلبا للرزق، كما شهدنا قبل يومين فقط. لا يمكن لإسرائيل ولن تسمح بأن يصبح مواطنوها أهدافا لهجمات إرهابية من دون توفير الحماية لهم. وسوف تواصل إسرائيل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مواطنيها ووقف الإرهاب.

وعلى أعضاء المجلس أن يسألوا أنفسهم ماذا سيفعلون لو كانوا في نفس الوضع، وإذا ما تعرض مواطنوهم للإرهاب يوميا. إن حماية أرواح المواطنين ورفاههم ليست حقا، بل أيضا مسؤولية كل دولة ذات سيادة، ودولة إسرائيل بعمليتها العسكرية إنما تضطلع بهذه المسؤولية.

فلنتذكر جميعا ما هي أهداف حماس. حماس منظمة إرهابية، تروج لبرنامج راديكالي يتسم بالكراهية والعنف.

وهي مدعومة ماليا وعسكريا من إيران وغيرها من قوى التطرف في منطقتنا، ومن الناحية الأيديولوجية فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقاعدة. ولم تعترف بإسرائيل وتطالب في ميثاقها بتدمير إسرائيل. وحماس ترفض السلام في الشرق الأوسط. وحماس شأنها شأن المنظمات الإرهابية الأخرى، تسعى جاهدة لتحقيق أهدافها السياسية باستهداف الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، وتستخدم سكانها دروعا بشرية بدون تردد. إن حماس تسيطر على غزة لا بالوسائل الديمقراطية بل من خلال العنف وممارسة القوة ضد خصومها السياسيين.

من المؤسف أن المراقب عن فلسطين لم يذكر أن حماس منظمة أعلنت الحرب على أبناء شعبها وتحتجزهم رهائن.

إن حماس تقف ضد كل المبادئ والمقاصد التي تأسست عليها وتسعى إلى إعلاء شأنها الأمم المتحدة. إنها تقف ضد أي حل سلمي للصراعات في منطقتنا.

فلنكن واضحين جدا. إن أهداف هذه العملية الإرهابيين وهياكلهم فقط. فنحن لسنا في حالة حرب مع الشعب الفلسطيني، ولكن مع حماس وغيرها من المجموعات الإرهابية في غزة. لذلك نعمل كل ما بوسعنا للتقليل من الإصابات في صفوف المدنيين إلى الحد الأدنى. ومن جهة أخرى، فإن حماس تضع المدنيين على خط إطلاق النار وتقوم بأعمالها من مناطق مكتظة بالسكان، وتوجه هجماتها نحو أهداف إسرائيلية مدنية. والعملية الجارية كشفت مرة أخرى أن حماس تخبئ الأسلحة والمتفجرات في المنازل والمدارس والمساجد والمستشفيات. فحماس وحدها تتحمل المسؤولية عن التصعيد الحالي وعن الخسائر في صفوف المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

إن إسرائيل إذ تبقى مصممة على حماية أرواح مواطنيها، ما برحت تكفل مرور السلع والإمدادات الإنسانية إلى شعب غزة. وكما شدد رئيس الوزراء أولمرت في بداية العملية العسكرية، سوف نبذل كل جهد ممكن لتحاشي وقوع أزمة إنسانية في غزة. إن شعب غزة لا يستحق المعاناة بسبب القتلة والمجرمين الذين ينتمون إلى منظمات إرهابية. ومنذ بدأت العملية، دخلت غزة أكثر من ٣٥٠ شاحنة محملة بالمواد الغذائية والإمدادات الطبية. وحتى ونحن نتكلم هنا، لا تزال تتدفق الإمدادات والتبرعات إلى غزة من المنظمات الدولية والدول المانحة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال حماس تستهدف المعابر وتعرقل تقديم الغوث الإنساني للشعب الفلسطيني.

إن منطقتنا تواجه أوقاتا عصيبة سوف ترسم مستقبلها. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يرفض برنامج المتطرفين ويدعم برنامج المعتدلين الذين ينادون بالتعايش وتحقيق دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

قبل أسبوعين تحديدا، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي يؤكد مجددا على عملية أنابوليس. وإسرائيل، من جانبها، سوف تواصل جهودها للتوصل إلى سلام مع الشعب الفلسطيني وقيادته المعتدلة، بينما تتخذ كل التدابير اللازمة لحماية مواطنيها من الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): أشكركم سيدي الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة، وأشكر الأمين العام على حضوره وبيانه.

مرة أخرى كم كنا نتمنى أن ينعم العالم كله بدون استثناء بأيام سلام وهدوء في هذه الأيام التي تتوافق مع

ذكرى ميلاد عيسى، المسيح بن مريم، عليه السلام، نبي المحبة والتسامح والسلام. ولكن رأى الآخرون غير ذلك.

كما يعلم الجميع، يخضع قطاع غزة للحصار والتضييق والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية منذ منتصف سنة ٢٠٠٧. وقد تم التوصل إلى هدنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قطاع غزة في حزيران/يونيه الماضي برعاية مصر، تعهد فيها الطرفان بوقف كل أشكال العنف المتبادل، وتعهد فيها الجانب الإسرائيلي بفك الحصار وفتح المعابر والعودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

كلكم تعرفون، والشهود المحايدون يؤيدون ذلك، أن الفلسطينيين التزموا بمراعاة الهدنة التزاما دقيقا، بالرغم من أن الإسرائيليين خرقوها أكثر من ١٩٠ مرة بدون مبرر، وقتلوا أثناءها أكثر من ٢٥ شخصا من سكان غزة، و لم يلتزموا بفك الحصار وفتح المعابر إلا جزئيا، بل منعوا الكثير من السلع المدنية من دخول القطاع. في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الماضي توغل الجيش الإسرائيلي في شرقي قطاع غزة من دون أي استفزاز من قبل الفلسطينيين، وقتلت خلالها القوات الإسرائيلية ٦ من الفلسطينيين في خرق آخر للهدوء. ماذا تتوقعون؟ كان من الطبيعي أن يكون هناك رد فعل من الفلسطينيين. وأستطيع أن أؤكد أنه منذ ذلك التاريخ لم يقم الفلسطينيون بأي إطلاق نار إلا ردا على عمل إسرائيلي يمثل خرقا واضحا للهدنة. منذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ طبق الإسرائيليون أمام سمع العالم وبصره حصارا كاملا على قطاع غزة برا وبحرا وجوا، امتد حتى إلى المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في تحد واضح لقرار مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) واتفاقية جنيف الرابعة. فقد منعت السلطات الإسرائيلية حتى شاحنات (الأونروا) من الدخول إلى قطاع غزة، وهو ما اضطر الوكالة إلى تعليق توزيع المواد الغذائية الأساسية على مستحقيها. والكل يعرف وليس ذلك بجديد أن نصف سكان غزة يعيشون على هذه المساعدات، أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص يعيشون على هذه المساعدات. ما معنى توقيفها؟ نتيجته واحدة، هي تجويعهم. وإلى ماذا يمكن أن يؤدي التجويع. هذه الممارسات في حد ذاتها تمثل جريمة إبادة جماعية، وجريمة ضد الإنسانية، وجريمة حرب وفقا للمادتين ٦ (ج) و ٧ (ب) والمادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وإذا كنتم في شك من ذلك فأنا على استعداد لتلاوة النصوص.

وقد استعرض وفد بلادي أمامكم في اجتماع ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ نتائج هذا الحصار: شلل كامل في النشاط الاقتصادي توقفت معه حتى المطاحن والمخابز عن العمل، وأصبحت معه ٨٠ في المائة من الأسر الفلسطينية لا أقول تحت خط الفقر ولكن في حالة من الجوع؛ وانهيار كامل في خدمات المياه والصرف الصحي والماء والحياة. فقد تعذر انتظام تشغيل محطات ضخ مياه الشرب، حتى أن أغلب سكان غزة لا يحصلون على الماء إلا مرة واحدة في الأسبوع، وهذه شهادة الأمم المتحدة؛ كما تعذر تشغيل محطات معالجة الصرف الصحي، حتى غُطيت الشوارع والأحياء ببحيرات من مياه المجاري.

وثمة نفاذ كامل أو شبه تام للأدوية. وكلكم سمعتم التصريحات الصادرة عن مسؤولي منظمات الأمم المتحدة المعنية من أن هناك ١٥٠ دواء أساسيا لم يعد لها وجود في غزة. وتعرفون أنه نتيجة للحصار توفي أكثر من ٤٠٠ فلسطيني نتيجة عدم توفر الدواء ومنعهم من العلاج خارج القطاع، كما تعرفون أن هناك شبه توقف تام لمحطة الكهرباء التي تزود القطاع بأكثر من ٥٠ في المائة من احتياجاته. والقائمة طويلة ومعروفة للجميع ولا داعي لسردها كلها. تم كل ذلك بعلم هذا المجلس.

تم كل ذلك بالرغم من التحذيرات الصادرة من ممثلي وكالات الأمم المتحدة المعنية. هذا المجلس للأسف لم يحرك ساكنا. إني أتساءل: ماذا تتوقعون من بشر تفرَض عليهم مثل هذه الظروف؟

إن عدم تحرك هذا المجلس قد شجع سلطات الاحتلال على أن تقوم بما قامت به ابتداء من فجر يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: غارات جوية مكثفة، وقصف بحري وبري بآخر ما زُوِّدت به إسرائيل من أسلحة متطورة. أدى كل هذا إلى هذه المذبحة البشعة والجريمة النكراء التي ذهب ضحيتها حتى اليوم، ٣١ كانون الأول/ديسمبر، حوالي ٤٠٠ قتيل وألفي جريح، الغالبية العظمى منهم من المدنيين ويشملون أعدادا كبيرة من الأطفال، وألحقت دمارا شاملا بالمباني المدنية من مساكن ومباني تعليمية ومساجد ومقار رسمية، وبالبنية التحتية لقطاع غزة الهشة أصلا.

لقد بادر هذا المجلس مشكورا باجتماع ليلة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي ولم يتمكن في ذلك الاجتماع غير الرسمي من التوافق إلا على بيان صحفي يدعو إلى وقف الأعمال العسكرية وفتح المعابر. حدث ما توقعناه وهو ليس جديدا: أبى الإسرائيليون الاستجابة، وذلك بالرغم من نداءات الأمين العام ودعوة المجموعة الرباعية والاتحاد الأوروبي ودول كثيرة، بل صرحوا على ألسنة مسؤوليهم بأن هذه بداية، وأنهم سيتوسعون، وحشدوا قواتهم البرية على طول حدود غزة، واستمروا بكل أسف في عمليات التقتيل والترويع والتجويع، وهذا ما دفع الوزراء العرب إلى أن يطلبوا إلى الممثل العربي في هذا المجلس أن يدعو للاجتماع اليوم.

إن الإسرائيليين بكل أسف يبرهنون مرة أخرى على أنهم غير معنيين بالسلام، وإنما هم معنيون بالاستيلاء على الأرض، ومعنيون بممارسة الإرهاب ضد الفلسطينيين وطردهم من أرضهم بكل الوسائل، بما فيها التجويع والاعتقال والتقتيل. قلنا مرارا إن ما يقوم به الإسرائيليون يندرج في منهج ثابت هدفه واضح ووسائله واضحة. ونكرر اليوم أن ما بدأوا القيام به يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر هو الرد المتوقع من طرفهم على قراركم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي اتخذتموه يوم ١٦ من الشهر الجاري متجاهلين للأسف كل الممارسات الإسرائيلية على الأرض.

أي استعمال مفرط للقوة يمكن أن يفوق ما جرى ويجري؟ وأي استخفاف بالقانون الدولي، خاصة القانون الإنساني الدولي، يمكن أن يتجاوز ما قام ويقوم به الإسرائيليون ضد قطاع غزة المحاصر والمجوّع والمفقّر؟

لقد قمنا بإعداد مشروع قرار أرجو من الأمانة أن توزعه، يتضمن العناصر الآتية باختصار شديد. أولا، الإدانة الواضحة للهجمات العسكرية الإسرائيلية التي تسببت في آلاف القتلى والمصابين. ثانيا، دعوة الإسرائيليين إلى الوقف الفوري لهجماتهم العسكرية ولكل الأعمال العسكرية وتقيد إسرائيل التام بالتزاماتها بصفتها قوة احتلال وفقا للقانون الدولي. ثالثا، الدعوة لتوفير الحماية الفورية للمدنيين الفلسطينيين وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦). رابعا، دعوة الإسرائيليين إلى الفتح الفوري والمستدام للمعابر، من أجل السماح للمساعدات الإنسانية بالدخول دون عوائق. خامسا، الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية من قِبل أعضاء المجتمع الدولي المعنيين كافة لغرض معالجة الأزمة الإنسانية الحادة والحاجات الاقتصادية للفلسطينيين في قطاع غزة. سادسا، التأكيد على ضرورة إعادة استتباب الهدوء التام من أجل فتح الطريق أمام حل جميع المسائل بالطرق السلمية. وسابعا، توجيه طلب إلى الأمين العام في ظل الظروف الطارئة بمتابعة تطبيق هذا القرار.

في الختام، أناشد هذا المجلس اتخاذ إجراء سريع وملزم، حتى لا يضيف التاريخ إلى سجله سربرينيتسا أخرى أو رواندا أخرى.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة مساء اليوم. وفي حضور الأمين العام في هذه الجلسة إشارة واضحة إلى مدى سوء الحالة في قطاع غزة. لقد تدهور العنف على مدى الأيام الماضية في غزة وجنوب إسرائيل إلى حد أن الكثيرين من المدنيين الأبرياء قد قتلوا أو أصيبوا، الأمر الذي يحتم على هذا المجلس، المناط به صون السلام والأمن الدوليين، أن يعرب علانية عن إدانته لهذه الهجمات وأن يطلب وقفها على الفور.

منذ أربعة أيام أصدر هذا المجلس، في لحظة اتحاد نادرة إزاء المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، بيانا صحفيا يعرب فيه عن قلقه الخطير إزاء تصعيد الحالة في غزة، ويدعو إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف. كما دعا المجلس جميع الأطراف إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الخطيرة في غزة، واتخاذ الإجراءات الضرورية، بما فيها فتح المعابر الحدودية، لضمان استمرار توفير اللوازم الإنسانية، بما في ذلك إمدادات الأغذية والوقود، وتوفير العلاج الطبي. ونشعر بخيبة الأمل لأن دعوة المجلس هذه لم تلق آذانا صاغية.

وقد أعربت حكومة جنوب أفريقيا عن رأيها من أن عمليات القصف الإسرائيلي الجوي، باستخدام أكثر آلات الحرب تطورا من قبيل طائرات إف-١٦، تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وقد طلبت حكومة بلادي رسميا إلى الحكومة الإسرائيلية أن توقف الهجوم العسكري على غزة، وأن تسحب على الفور ودون شروط قواتها المحتشدة حاليا على حدود غزة.

إن الضربات الجوية الإسرائيلية تمثل استخداما غير تناسبي للقوة من جانب إسرائيل. لقد قتل بالفعل زهاء ٤٠٠ شخص وأصيب مئات غيرهم. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في التشديد مجددا على التزام إسرائيل باحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وندين استخدامها المفرط للقوة، الذي يؤدي إلى قتل المدنيين وإصابتهم.

إننا نعترف بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة الناجمة عن الهجمات الصاروخية. غير أننا لا نعتقد أن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها يخول لها الحق في انتهاك حقوق المدنيين الأبرياء، ولا سيما أولئك المدنيون الذين يعيشون في ظل أربعين عاما من الاحتلال الأجنبي.

ونشعر بخيبة الأمل كذلك لأن الحكومة الإسرائيلية قد رفضت النداءات الدولية بوقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة في غزة الذي كان من شأنه السماح للمعونة الإنسانية بالدخول إلى منطقة تخضع لحصار غير قانوني طوال أشهر عديدة. ولا يمكن لإسرائيل أن تتوقع الأمن لشعبها والعلاقات السياسية الطبيعية ما دامت تحتل الأراضي الفلسطينية وتواصل محاولاتها لفرض حكمها الدائم على الفلسطينيين من خلال استخدام القوة العسكرية.

وقد قال رئيس جنوب أفريقيا في بيان عام بشأن هذه المسألة إن العنف والعنف المضاد لن يجديا قضية الإسرائيليين ولا قضية الفلسطينيين نفعا ومن ثم لا ينبغي لأيهما أن يدخر قوة ولا جهدا في محاولة التوصل إلى حل ودي، ولا يمكن أن ينتج عن هذا الحل إلا نشوء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

وينبغي لمجلس الأمن أن يطالب مرة ثانية بوضع حد لكل من الهجمات الإسرائيلية والهجمات بالصواريخ. فمن شأن تقصيره عن ذلك أن يثير الشك من جديد في مصداقية المجلس في التصدي لفقدان أرواح الأبرياء في الشرق

الأوسط. و لم يعد تجنب اتخاذ إجراء أحد الخيارات المتاحة للمجلس.

لهذا السبب نؤيد تماما مشروع القرار الذي قدمه وفد ليبيا ونرجو أن ينظر هذا المجلس فيه في الأيام القادمة. ويدعو مشروع القرار إلى ثلاثة نقاط أساسية: إنهاء القصف الجوي لغزة؛ ووقف إطلاق النار؛ وحماية المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. وذلك أقل ما يمكن لهذا المجلس أن يفعله.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على حضوره وعلى البيان الذي أدلى به.

ويؤكد وفدي مجددا قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف في جنوب إسرائيل وقطاع غزة. وكما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية منذ ثلاثة أيام بعد اجتماعه برئيس السلطة الفلسطينية، تجدد فرنسا تأكيد إدانتها الشديدة للأعمال الاستفزازية التي أدت إلى هذه الحالة، وللاستخدام غير التناسبي للقوة، وتدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ داخل إسرائيل والقصف الإسرائيلي لغزة.

وتعرب فرنسا عن أسفها للخسائر الكبيرة بين صفوف المدنيين وعن عزائها للضحايا الأبرياء ولأسرهم. وتؤكد فرنسا مجددا موقفها المتمثل في أنه يجب احترام القانون الإنساني الدولي بشكل كامل من جانب جميع الأطراف تحت جميع الظروف، كما يجب احترام الالتزامات المبنية على ذلك القانون فيما يتعلق بتدفق السلع الإنسانية دون توقف إلى السكان وحرية وصول المنظمات الدولية والإنسانية. وتشير فرنسا إلى أهمية فتح المعابر الحدودية، وفقا لاتفاق التنقل والعبور.

ولا يمكن أن يوجد حل عسكري لهذه الحالة. ولا بد من فعل كل شيء لإيجاد حل سياسي. ولا غنى عن التزام المجتمع الدولي، وخاصة من خلال مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تؤكد فرنسا مجددا أهمية النداء الذي وجهه المجلس بالإجماع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر بالوقف الفوري للعنف، وقرار المجلس ١٨٥٠ (٢٠٠٨). كما نشدد على أهمية الرسالة الموجهة من المجموعة الرباعية.

وفي مواجهة خطورة الأحداث الجارية ومعاناة السكان المدنيين، تتمثل الأولوية الآن في وضع حد لسلسلة العنف، والسماح بتقديم المساعدات للضحايا دون إبطاء، وكفالة العودة إلى الهدنة الدائمة والحل السياسي. وفي هذا الصدد، تعرب فرنسا عن تأييدها الكامل للمبادرة التي اقترحها الاتحاد الأوروبي بالأمس في باريس، وأود أن أشير إلى مبادئها الرئيسية. أولا، يجب الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار، فيجب أن يتوقف إطلاق حماس للصواريخ داخل إسرائيل بدون شروط؛ كما أن العمل العسكري الإسرائيلي يجب أن يتوقف. كذلك، لا بد من التعبئة الفورية على الصعيد الإنساني لتلبية احتياجات سكان غزة. ومن شأن وقف القتال أيضا أن يتيح فتح جميع المعابر الحدودية بصفة دائمة. والاتحاد الأوروبي على استعداد لأن يستأنف دوره في المساعدة عند معابر غزة الحدودية، التي يجب أن تظل مفتوحة. ثالثا، يجب استئناف مفاوضات السلام وتكثيفها. فلا حل لهذا الصراع إلا في استمرار المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

والسلطات الفرنسية على أهبة الاستعداد وتداوم الاتصال مع الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، وشركائنا في الاتحاد الأوروبي، وجميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، والأمين العام لأجل النظر في وسائل لوضع حد للعنف بأسرع ما يمكن ولتحقيق أفضل استجابة للحالة الإنسانية واستئناف البحث عن حل سياسي دائم دون إبطاء. وتحقيقا لتلك الغاية، سوف يتوجه

رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المنطقة في الأيام القادمة وسيوفد الاتحاد الأوروبي بعثة وزارية.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لحضور الأمين العام وممثلي إسرائيل وفلسطين وأن أشكرهم على البيان الذي أدلى به كل منهم.

وتود بنما أن تعرب مرة أخرى عن شديد استيائها إزاء الحالة التي يتعرض لها سكان غزة حاليا. ونأسف لخرق وقف إطلاق النار وندعو كلا من إسرائيل وحماس إلى الكف عن أعمال العنف فورا ودون شروط، واتخاذ التدابير الضرورية لتجنب الخسائر بين صفوف المدنيين، والسماح بتوفير المعونة الطبية والإنسانية دون قيود.

وتنوه بنما بالجهود التي بذلها عدد من الأطراف الفاعلة الإقليمية – وخاصة مصر وجامعة الدول العربية والسلطة الفلسطينية – في السعي الجاد لتسوية الأزمة. كما نشيد بفرنسا، بصفتها الوطنية وبصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي على حد سواء، وبالبرازيل على مبادرتيهما. ونؤيد ما جاء في بيانيهما من أن تحديد وقف إطلاق النار وحده هو الكفيل بفتح الطريق أمام توفير الحد الأدنى من الظروف المقبولة لسكان غزة، وأنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل لهذا الصراع إلا باستمرار المفاوضات السياسية بين الفصائل الفلسطينية وبين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، التي تتفاوض بالنيابة عن جميع الفلسطينيين.

وأخيرا، نشدد على الضرورة المطلقة للحل العاجل للأسباب الأساسية الكامنة وراء الحالة في الشرق الأوسط. وهنا، نؤكد مجددا أن بنما تشعر بالقلق الشديد لكون مجلس الأمن – الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين – يقف على هامش هذه العملية. وفي هذه الحالة على وجه الخصوص، فإن بعض الدول الأعضاء في المجلس التي تؤيد طرفا أو الآخر تفعل ذلك بدون شروط، وبدون الابتعاد إلى المسافة اللازمة من تفاصيل الإجراءات أو القرارات التي يتخذها الطرفان. ونتيجة لذلك، يبدو لنا أن المجلس لا يتمتع بالإرادة أو القدرة لتشجيع تفاهم يمكن أن يساعد على التوصل إلى حل سلمي. وفي ضوء ذلك العجز، تظهر مبادرات السلام وتختفي بدون أن تحدث أثرا كبيرا.

وتناشد بنما المجلس والدول الأعضاء تحمل مسؤوليتنا بموجب الميثاق وبذل جهد جدي لتفهم أسباب الصراع، وخاصة، آثاره على المستوى الدولي، ولتشجيع ومتابعة النهج والحلول المفضية إلى إحلال السلام.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن. كما نقدر تقديرا كبيرا وجود الأمين العام والبيان الذي أدلى به في وقت سابق من مساء هذا اليوم.

ويود وفدي أن يبدأ بيانه بالإعراب، بأوضح طريقة ممكنة، عن سخطه وإدانته الشديدة للهجوم العسكري الضاري المستمر الذي تشنه إسرائيل على غزة. وطوال أيام عدة وحتى الآن، نشهد جميعا استخدام إسرائيل المفرط وغير المتناسب للقوة وعقابها الجماعي للمدنيين الأبرياء مخالفة بذلك القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف. ويعيش مليون ونصف المليون من المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة في حالة من الخوف المستمر. وقتل وأصيب بجراح مدنيون أبرياء، بمن فيهم نساء وأطفال. ويتعرض العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية للقتل والإصابة بينما يواصلون الاضطلاع بمهمتهم الحيوية.

ويجب ألا نسمح باستمرار هذه الحالة. ولا بد من إنهاء العنف، ويجب أن ينتهي الآن.

وفي هذه المرحلة الحرجة ينبغي ألا يكون هناك افتقار إلى الوضوح حيال ما يلزم عمله. فعلى إسرائيل أن توقف

فورا هجماتها على المدنيين الأبرياء في قطاع غزة وأن تمتثل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى وقف الأعمال القتالية وإنهاء دوامة العنف.

ولا يمكن للعنف المستمر في قطاع غزة سوى أن يؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل هناك. وما انفك المدنيون في قطاع غزة يعانون بينما يتواصل الحصار غير القانوني وإغلاق معابر غزة اللذان تفرضهما السلطات الإسرائيلية. ونحن ندرك أن إسرائيل سمحت عند بعض نقاط العبور بدخول المساعدة الإنسانية إلى غزة. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي توفير إمكانية الوصول الإنساني بترتيب مستمر ودائم بغية تحقيق تحسن ملموس في الحالة الإنسانية في غزة. ولذلك، ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى أن ترفع الحصار والإغلاق فورا.

كما يشدد وفدي على أنه ينبغي التطبيع الفوري لحركة الأشخاص، بمن في ذلك العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية، ونقل السلع إلى داخل غزة بغية تيسير النشاط الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وما زال استمرار تقديم المجتمع الدولي للمساعدة الطارئة والمساعدة الإنسانية إلى الفلسطينيين سكان غزة أمرا بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نشيد بوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبغيرها من الوكالات الإنسانية على العمل الذي تقوم به في قطاع غزة.

وبغية المساعدة على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني في غزة، سترسل إندونيسيا مساعدة إنسانية بقيمة مليون دولار.

وتشيد إندونيسيا بالأمين العام لانخراطه شخصيا بشأن الأزمة الناشئة في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المكثفة التي يبذلها الأمين العام مع جميع الأطراف المعنية بغية إنهاء العنف وإعادة الهدوء.

كما تسلم إندونيسيا بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به بلدان المنطقة، فرديا أو جماعيا من خلال جامعة الدول العربية، في تحقيق السلام في المنطقة. ولذلك نرحب بعقد اجتماع وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة في وقت سابق من اليوم بغية الإسهام بصورة بناءة في مواجهة الأزمة القائمة في قطاع غزة. ونرى أن المجموعة الرباعية أيضا تضطلع بدور هام. والمطلوب من مجلس الأمن على الأقل أن يبقي المسألة الناشئة قيد نظره.

وما زالت الدعوة التي وجهها المجلس في بيانه المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لم تجد آذانا صاغية من جانب إسرائيل. ولذلك، على مجلس الأمن أن ينظر في إمكانية السعي لاتخاذ تدابير أقوى لإنهاء جميع أعمال العنف والأنشطة العسكرية وإعادة وقف إطلاق النار. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما مشروع القرار الذي عرضه من فوره ممثل الجماهيرية العربية الليبية، وبصيغته الحالية.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يشعر بالقلق البالغ حيال التصعيد المفاجئ في قطاع غزة. ونرى أن من الضروري تحقيق إنهاء فوري لاستخدام إسرائيل الواسع النطاق للقوة ضد قطاع غزة، الذي أدى بالفعل إلى وقوع خسائر كبيرة ومعاناة بين السكان المدنيين الفلسطينيين. ومن الواضح أن الظروف الحالية في غزة تجعل من المستحيل عمليا تجنب وقوع تلك الخسائر.

وفي الوقت نفسه، نحث حماس مرة أخرى على الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ إلى داخل أرض إسرائيل.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أوضح أعضاء مجلس الأمن بجلاء أنهم يؤيدون الإنهاء الفوري لجميع الإجراءات

العسكرية في غزة. وللأسف، فإن الأطراف لم تستجب بعد لدعوة المجلس. ونحن نصر على ضرورة أن تفعل الأطراف ذلك بدون المزيد من التأخير. ونحن على يقين بأن المهمة الرئيسية اليوم هي إنهاء المجابهة العسكرية وإعادة الهدوء على كلا الجانبين. وذلك شرط أساسي لإنقاذ الأرواح وضمان سلامة وأمن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء ولمنع وقوع كارثة إنسانية وزعزعة الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، الأمر الذي من شأنه أن يسبب عواقب لا يمكن التنبؤ بها للأمن الدولي.

وآن الأوان بعد طول انتظار إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة. والتدابير المتفرقة والمخصصة لن تحقق ذلك. وعلى جميع الأطراف أن تمتثل امتثالا كاملا للقانون الإنساني الدولي. وعلى سبيل الاستعجال، لا بد من فتح الممرات الإنسانية والسماح بتشغيلها المأمون بغية التمكين بدون عوائق من خروج المدنيين من غزة، فضلا عن خروج الأجانب، بمن فيهم المواطنون الروس. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا في الإجلاء الفوري للمرضى والجرحى من قطاع غزة.

وعلى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أن يستأنفا فورا التنفيذ الكامل وغير المشروط لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنهاء النشاط الاستيطاني والمكافحة الفعالة للإرهاب. وعلى هذا الأساس وحده يمكن استئناف الجهود نحو التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للمشكلة الفلسطينية، وكفالة توفير الأمن الكافي لإسرائيل، وبالمعنى الواسع، إحلال السلام الشامل والدائم بين الإسرائيليين والعرب.

وهناك حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، على أساس المبادئ المعروفة جدا التي وضعتها المجموعة الرباعية المكونة من الوسطاء الدوليين الرئيسيين. وهذا هو فحوى القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا. ونأمل في أن يبدي الطرفان الإرادة السياسية والحس بالمسؤولية تجاه مستقبل المنطقة، مسترشدين بذلك القرار الهام الذي اتخذته الهيئة الرئيسية المناط بها مسؤولية السلام والأمن الدوليين، وأن يوقفا أعمال العنف فورا ويحرزا تقدما حقيقيا نحو تسوية إسرائيلية – فلسطينية، مع قيام المجموعة الرباعية بدور تنسيقي.

وروسيا ستواصل بنشاط التشجيع على تحقيق ذلك الهدف. وليس هناك بديل من أجل السلام في الشرق الأوسط.

وسوف ندرس مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن من وفد ليبيا.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): وأنا أيضا أرحب بحضور الأمين العام في جلسة اليوم.

يشكل الوضع في غزة مصدر قلق بالغ لحكومة بلدي، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وما فتئ رئيس وزراء بلدي ووزير الخارجية يجريان الاتصالات بانتظام مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والشركاء في العالم العربي. وكما أشار زميلي الفرنسي، اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أمس وحددوا الخطوات التي نرى، نحن في الاتحاد الأوروبي، أنه يتعين اتخاذها لمعالجة هذه الأزمة.

هناك شيء واحد واضح: أنه لا بد من إنهائها على وجه السرعة. فما تحصده من أرواح المدنيين أمر غير مقبول بتاتا. ولتحقيق ذلك علينا أن نقوم بأربع خطوات.

نحن بحاجة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ويجب على حماس كفالة وقف كامل وغير مشروط

للهجمات الصاروخية على إسرائيل، التي أدت إلى نشوب هذه الأزمة. ويجب على إسرائيل أن تتوقف عن توجيه ضرباتها العسكرية التي استمرت لفترة طويلة جدا وتسببت في سقوط الكثير من الضحايا المدنيين.

ثانيا، يتعين علينا اتخاذ إجراءات عاجلة لاستئناف وصول إمدادات الغذاء والوقود والأدوية إلى سكان قطاع غزة. وذلك يعني فتح المعابر إلى غزة للسماح بدخول تلك الإمدادات. ويعني أيضا التأكد من أن الإمدادات ستوزع على نحو سليم داخل قطاع غزة. ويجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها الإنسانية. وستقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كما هو الحال دائما، بدور حيوي، من المؤكد أنها ستحتاج إلى مزيد من الدعم.

ثالثا، نحتاج إلى أن نرى إعادة فتح المعابر إلى غزة على أساس مستدام. والاتحاد الأوروبي مستعد للمساعدة في هذا الجهد، كما فعل في عام ٢٠٠٥ بعد اتفاق التنقل والعبور. وبالإضافة إلى إعادة فتح المعابر القانونية، يجب أيضا أن تكون هناك إجراءات للقضاء على التجارة غير المشروعة والتهريب عبر الحدود بين مصر وغزة، واللذين استغلهما المتشددون لنقل مزيد من الأسلحة إلى غزة. كما يجب أن تكون هناك محاولة جديدة لتحقيق المصالحة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس عباس. ونرى أن خطوات من هذا القبيل ستسهم في وقف دائم لإطلاق النار.

رابعا، يتعين على الطرفين والمجتمع الدولي بأسره تنشيط الجهود الجماعية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. والقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي اتخذه المجلس قبل بضعة أسابيع تحديدا يرسم الطريق إلى الأمام. وأبرز أهمية عملية أنابوليس ومبادرة السلام العربية. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل يهدف إلى حل يقوم على وجود دولتين ويكفل إسرائيل آمنة ودولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الحياة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إن الأزمة الراهنة هي تذكرة أخرى بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لمشاكل الشرق الأوسط. فالسبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال حل سياسي يقوم على تلك الرؤية المشتركة.

ولمجلس الأمن دور هام يؤديه في تحديد الخطوات التي يتعين على الطرفين اتخاذها وتأمين التزامهما بوقف دائم لإطلاق النار. وسنقوم بدراسة مشروع القرار الذي عممه زملاؤنا الليبيون نيابة عن المجموعة العربية. ولكي يحظى قرار لمجلس الأمن بدعم واسع النطاق، يتعين أن يجسّد مسؤوليات جميع الأطراف وأن يسهم في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وستعمل المملكة المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق وفق هذه الخطوط.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر الأمين العام على البيان الهام الذي أدلى به.

يشعر بلدي بقلق بالغ إزاء الوضع في قطاع غزة والعمليات العسكرية الجارية، وكذلك إطلاق الصواريخ المستمر دون انقطاع في عمق الأراضي الإسرائيلية. ونحن إذ نعرب عن أسفنا للخسائر الفادحة في الأرواح وتدمير البنية التحتية المدنية، يتعين علينا أن نشدد على أن الهدنة التي استمرت ستة أشهر بين إسرائيل وحماس انتهت بإطلاق صواريخ القسام من قطاع غزة، وهو أمر ندينه بلا تحفظ. وندعو لوقف فوري لتلك الهجمات ضد الإسرائيليين العُزّل.

كما نحث الحكومة الإسرائيلية، في ممارستها لحقها في الدفاع عن النفس، على توخي أقصى درجات ضبط النفس والاعتدال في عملياتها العسكرية. ومن المؤسف أن

العمليات العسكرية طالت المدنيين الأبرياء، في منطقة مكتظة بالسكان، وأن الهجمات تسببت في خسائر في صفوف المدنيين.

ومن الأهمية بمكان أن يوقف الطرفان العنف. ويجب علينا أن نحث الطرفين على الاتفاق على وقف إطلاق النار. فالتبعات على المستوى الإقليمي قد تكون خطيرة للغاية. ومن الضروري إعادة رأب الصدع بين الفلسطينيين. وتكتسي جهود الوساطة بين الفصائل الفلسطينية أهمية بالغة وينبغي ألا تتوقف رغم الوضع الراهن الصعب.

هناك حاجة ملحة لاستئناف العملية السياسية التي بدأت في أنابوليس قبل عام واحد؛ والقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) يوجه رسالة رئيسية في ذلك الصدد. ولا مجال للتراجع. ولا تزال مبادرة السلام العربية أيضا مرجعا أساسيا لعملية السلام.

والهدف الأكثر إلحاحا الذي يجب على المجتمع الدولي أن يعمل من أجله هو تحقيق وقف فوري لإطلاق النار. وينبغي أن يواكب هذا، وبنفس القدر من الإلحاح، تقديم المساعدات الإنسانية الفورية للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة. ونحيط علما على نحو إيجابي بالجهود التي أشار إليها الأمين العام، حيث سمحت السلطات الإسرائيلية بالتعاون مع الأمم المتحدة اليوم لـ ٨٤ شاحنة محملة بالمواد الأساسية بالدخول إلى غزة. ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد. ونشيد بعمل وتفاني وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وموظفيها، ولا سيّما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ترى حكومة بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن مرة أخرى معالجة هذه الحالة، مع المراعاة الكاملة للموقف الذي أعرب عنه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في باريس أمس. وينبغي النظر في العناصر التالية، على وجه الخصوص.

أولا، الدعوة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار على أساس وقف غير مشروط لإطلاق الصواريخ على إسرائيل من جانب حماس وإنهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية.

ثانيا، لا بد من الاستئناف الفوري للمساعدات الإنسانية من خلال إعادة فتح جميع المعابر واستئناف عملها الطبيعي بصورة مستدامة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥. وبناء على هذا، يمكن أيضا النظر في وضع آلية مراقبة دولية لضمان وقف الأعمال القتالية وكفالة وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أيضا حث الطرفين على تكثيف جهودهما للمضي قدما بعملية السلام، وفق ما طالب به القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

رابعا، ستبقى المصالحة الفلسطينية وإعادة توحيد الفلسطينيين، في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية عنصرا أساسيا.

السيد بوي تي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة. كما نشكر الأمين العام على حضوره وعلى بيانه.

يتابع وفد بلدي باهتمام بالغ وأسف شديد الوضع الراهن الصعب في قطاع غزة، حيث وصل العنف والهجمات دون مبرر ضد السكان المدنيين من الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مستويات غير مقبولة خلال الأيام القليلة الماضية. ونكرر إدانتنا للهجمات العشوائية ضد المدنيين.

ولئن كنا ندرك حاجة إسرائيل إلى الدفاع عن النفس ضد الهجمات الإرهابية، فإننا نشجب استخدامها المفرط وغير المتناسب للقوة والعقاب الجماعي للسكان في غزة، مما أدى إلى مقتل وجرح المئات من الفلسطينيين، بمن فيهم

النساء والأطفال وتدمير واسع النطاق للممتلكات والبنى التحتية المحلية.

في الوقت نفسه، نشعر بالاستياء العميق إزاء حتمية تصاعد حدة الأزمة الإنسانية في غزة والأضرار التبعية على أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني إذا استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأيام المقبلة.

إن وفدي، اقتناعا قويا منه بأنه لا يمكن إيجاد حل عسكري للصراع، يحث الأطراف المعنية على أن توقف فورا وبدون شروط جميع أعمال العنف. ونطالب إسرائيل بأن تفتح جميع المعابر الحدودية للسماح عاجلا بإيصال الأغذية والمعونة الطبية والوقود إلى سكان غزة، وبإجلاء المصابين وتوفير إمكانية الوصول بدون عائق للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

ونشيد بوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وبالدرجة الأولى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وغيرها من منظمات العمل الإنساني على العمل الذي تقوم به في ظل ظروف صعبة على أرض الواقع، ونناشدها تقديم المزيد من المساعدة الطارئة إلى السكان المدنيين في غزة.

ونرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها السلطة الفلسطينية ومصر والأردن لتعزيز الحوار السياسي والمصالحة بين الفلسطينيين. ونؤكد مجددا دعمنا للدور الهام الذي تضطلع به المجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية والبلدان في المنطقة في الوساطة للتوصل إلى هدنة بين الأطراف المعنية وإعادة الهدوء إلى غزة.

ونرى من الضروري أن يتخذ مجلس الأمن الآن قرارا قابلا للتنفيذ ويمكن أن يساعد على وقف قتل السكان الأبرياء ومنع زيادة خطر تصعيد الحالة وإعادة عملية السلام إلى الاتجاه المحدد في خريطة الطريق، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وتفاهم أنابوليس المشترك وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

وفي هذا السياق، نعرب عن التقدير للوفد الليبي على إعداده مشروع قرار، ونلتزم بدراسة مشروع القرار بعناية والعمل بصورة فعالة وبناءة بشأنه مع أعضاء المجلس الآخرين بغية اعتماده في وقت مبكر.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بدوري بوجود الأمين العام.

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق لاستمرار العنف في غزة وجنوب إسرائيل. ونحن نؤيد وقفا فوريا لإطلاق النار يكون مستداما وينفذه الجميع. وعلى وجه التحديد، هذا يعني أن على حماس أن توقف هجماتها بالصواريخ. ولا يمكن التوصل إلى وقف مجد لإطلاق النار بدون اتخاذ هذه الخطوة وبدون إنهاء تهريب الأسلحة غير المشروع إلى غزة.

ولم نشهد بعد أي دليل على أن حماس راغبة في الوقف الفوري للهجمات بالصواريخ. وأدى قرار حماس بخرق فترة التهدئة التي قامت مصر بالوساطة بشأنها – وهو، بالمناسبة، قرار أعلن عقب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) مباشرة – إلى تجدد الهجمات بالصواريخ على جنوب إسرائيل انطلاقا من غزة. ورغم علم حماس، بأن إسرائيل لن تحتمل العيش في ظل إرهاب الهجمات بالصورايخ، فقد واصلت وابل هجماتها، التي انطوت على إطلاق عشرات الصواريخ يوميا. ونتيجة لذلك، نحن نواجه الأزمة التي نعقد بشأنها جلسة اليوم.

إن الولايات المتحدة تشعر بالأسف العميق لوقوع خسائر في أرواح المدنيين والصعوبات الإنسانية المتزايدة في المنطقة. وعلينا أن نتصدى لكل المعاناة الإنسانية على أساس

عاجل. ومن الواضح أن وقف إطلاق النار سيساعد على بلوغ هذا الهدف. وبغية إحراز هذه النتائج البالغة الأهمية، دأبت حكومتي على المشاركة في جهود مكثفة مع الحكومات في المنطقة وفي جميع أرجاء العالم بغية إعادة الهدوء. وهذه الجهود المكثفة مستمرة ولن تتوقف إلى أن يعود الهدوء مجددا.

ونحن نواجه بحالة بالغة التعقيد ولا يمكن حلها بمجرد الإعلانات الأحادية الجانب أو المبادرات غير المتوازنة. ونرحب بالجهود الملموسة التي تبذلها السلطة الفلسطينية الشرعية، وحكومة مصر والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمجموعات الأخرى بغية الإسهام في التوصل إلى حل قابل للبقاء. ونحن، من جانبنا، نعمل بدون انقطاع لبلوغ الأهداف العاجلة التالية: أولا، التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف؛ ثانيا، إنهاء تهريب الأسلحة إلى غزة؛ ثالثا، زيادة عبور البضائع الإنسانية لمساعدة الشعب الفلسطيني؛ رابعا، فتح المعابر، مع السيطرة المناسبة والشرعية للسلطة عليها.

ونناشد الجميع مشاركتنا في العمل من أجل بلوغ تلك الأهداف الملموسة. وإضافة إلى ذلك، وكما ذكرت المجموعة الرباعية في أحدث بيان لها، يمكن التوصل إلى سلام دائم من خلال بذل جهود متزامنة ومتآزرة على ثلاثة مسارات: المفاوضات؛ وبناء مؤسسات دولة فلسطينية؛ وتنفيذ الطرفين لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، بما يفضي إلى الحل القائم على وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين. ونحن ملتزمون باستئناف الجهود نحو إعادة ترسيخ ذلك السلام الدائم.

السيد تشانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوفد الصيني يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن. كما نود أن نشكر الأمين العام على بيانه.

وتشعر الصين بقلق بالغ من الهجمات الجوية الإسرائيلية الواسعة النطاق التي تشن على غزة منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، مما سبب تصعيدا لحدة التوتر في غزة. وندين بقوة جميع الإجراءات التي أسفرت عن وقوع خسائر بين المدنيين. وفي الساعات الأولى من صباح الأحد، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا من الرئيس موجها إلى الصحافة. ونلاحظ مع الأسف أن النداء الذي أطلقه مجلس الأمن في بيانه الصحفي الذي وجهه الرئيس لم يجد آذانا صاغية.

ونحن نناشد إسرائيل الوقف الفوري لأنشطتها العسكرية. كما أن على الفصائل المسلحة الفلسطينية أن توقف إطلاق الصواريخ. وينبغي للأطراف المعنية، وبدعم من المجتمع الدولي، أن تعيد تثبيت وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

وأدت الهجمات الجوية الإسرائيلية إلى زيادة تدهور الحالة الخطيرة بالفعل في غزة. ونحث إسرائيل على أن تفتح فورا جميع المعابر الحدودية المؤدية إليها بغية تسهيل إيصال مواد الإغاثة الإنسانية إليها بدون عائق. وقررت الحكومة الصينية أن تقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية مبلغ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية في حالات الطوارئ بحيث تتمكن السلطة الفلسطينية من الحصول على المواد الضرورية.

ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فعالة لتخفيف الحالة الإنسانية الصعبة في غزة، ونؤيد قيام الأمم المتحدة يعمل عاجل في ذلك المجال.

وقبل أسبوعين وفي هذه القاعة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي أكد مجددا تصميم المجتمع الدولي على تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ظل

الظروف الحالية، على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء لكفالة بلوغ أهداف ذلك القرار.

وقد أحطنا علما بأن ليبيا قدمت مشروع قرار، ويحدونا الأمل في أن تتمكن جميع الأطراف المعنية، وعلى أساس مشاورات، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار في أقرب وقت ممكن.

ونأمل أن تكثف المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط جهودها وأن تمارس نفوذها. كما ينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي والشركاء الآخرون بدور بناء. ويحدونا الأمل، وبالجهود المشتركة للمجتمع الدولي، في وقف العمل العسكري في أقرب وقت ممكن وفي التمكن من تخفيف الحالة، بحيث يتسنى لجميع الأطراف المعنية العودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة، التي توفر لمجلس الأمن فرصة للنظر في الأحداث المفجعة التي تقع حاليا في غزة. وإن حضور الأمين العام، الذي نرحب به، يدل بوضوح على أهمية الحالة وطابعها الملح.

وندين استخدام القوة من أي جانب من الجانبين. ونأسف للخسائر الفادحة في الأرواح خلال الأزمة الحالية، لا سيما بين المدنيين، جراء العمليات العسكرية غير المتناسبة التي تقوم بها إسرائيل في غزة. ونناشد إسرائيل أن تمتثل للاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين في وقت الحرب. كما لا يمكننا أن نتغاضى عن ما تقوم به حماس من إطلاق للصواريخ بشكل متكرر، مما يعرض حياة المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين للخطر. ويدعو وفد بلدي إلى وقف فوري لإطلاق النار تجنبا لتصعيد قد يعصف بالمنطقة برمتها، فضلا عن تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما من أجل إجلاء الجرحى.

ومجلس الأمن في قراره ١٨٥٠ (٢٠٠٨) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، دعا الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، وقرارات المجلس ذات الصلة. وفي إطار تلك الالتزامات ذاتها، نناشد الأطراف أن تتخلى عن الخيار العسكري وتختار نهج الحوار، لأن العنف لا يؤدي، في واقع الأمر، سوى إلى تأجيل آفاق السلام في الشرق الأوسط.

وغزة تشكل إحدى المسائل الرئيسية التي استأثرت بالاهتمام مؤخرا في إطار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، على الرغم من انسحاب إسرائيل منها. وفي ذلك الصدد، سيسجل التاريخ أن عام ٢٠٠٨ كان عام معاناة شديدة لسكان غزة، لكنه سيكون أيضا عام مأساة كبيرة لسكان جنوب إسرائيل، الذين عاشوا في ظل الخوف من إطلاق الصواريخ بصورة عشوائية. وبالتالي، فإن الأزمة الحالية تنطوي على عدد من الشواغل الأمنية، التي تقع في المقام الأول ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن. فكيف يمكن كفالة أمن إسرائيل الذي يتهدده إطلاق الصواريخ من غزة؟ وكيف يمكن حماية السكان الفلسطينيين من عمليات التوغل العسكري التي تقوم بها إسرائيل ومن حصارها المتكرر؟ وكيف يمكن اليوم كفالة إيصال المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ إلى سكان غزة؟ تلك هي التحديات الكبيرة الراهنة التي يجب أن يتناولها مجلس الأمن.

وفي الوقت ذاته، وفي انتظار التوصل إلى حل شامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من المهم أن يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق بشأن الأجوبة على تلك التساؤلات. والأمر كذلك على نحو خاص بالنظر إلى أن الواقع في الميدان يستلزم اتخاذ إجراء عاجل. ويشمل ذلك الإجراء ضرورة فتح إسرائيل للمعابر الحدودية أمام المساعدة الإنسانية، وعلى نحو خاص، لتمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان المحتاجين وإيصال المساعدات التي يقدمها العديد من

الدول. ومن واجب المجتمع الدولي، بما في ذلك جامعة الدول العربية، أن يستمر في مساعدة الأطراف على السعي إلى إيجاد حل للأزمة الحالية، وأن يعمل عموما من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقد تلقينا للتو مشروع القرار الذي قدمته ليبيا. وسندرسه على النحو الواجب.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بحضور الأمين العام بين ظهرانينا، ونحن نقدر بيانه تقديرا بالغا. كما استمعنا باهتمام كبير إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب الدائم عن فلسطين والممثلة الدائمة لإسرائيل. ونشكرهما على بيانيهما.

وتود كوستاريكا أن تعرب عن تقديرها لعقد هذه الجلسة في ضوء خطورة الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، لا سيما في غزة وجنوب إسرائيل. ونرى أن الطابع الملح للواقع في الميدان تطلب عقد جلسة علنية للمجلس فورا، ويستلزم استجابة حازمة من جانب هذه الهيئة. ونأمل أن المجلس سيتخذ إجراء مناسبا تحترمه الأطراف.

وتتفق كوستاريكا مع تقدير الأمين العام بأن الأنشطة العسكرية التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزة غير متناسق. فقد أدت تلك الأنشطة إلى مقتل أكثر من ٣٥٠ شخصا، من بينهم عدد كبير من المدنيين. وكما قلنا في السابق، فإن الدفاع المشروع عن النفس لا يبرر أعمالا انتقامية مثل تلك التي نفذتها إسرائيل خلال الهجمات التي شنتها في الأيام الأخيرة، والحصار الذي فرضته شهورا على السكان المدنيين الفلسطينيين، والذي نجم عنه النقص في الإمدادات، والجوع ، والانهيار الاقتصادي.

ونحن نتفهم ما يساور إسرائيل من شواغل أمنية. وفي ذلك الصدد، نددت كوستاريكا مرارا، مثلما تندد اليوم، بالهجمات الإرهابية على جنوب إسرائيل. وبالرغم من تلك الحالة المأساوية، فإننا نحث على تفادي الخوض في مجادلة بشأن من بدأ بهذا الانزلاق الجديد إلى حالة الجنون. ولا تؤدي هذه المجادلة التي لا طائل منها سوى إلى نقطة البداية، بينما يتساقط المزيد من القتلى والجرحى. وينبغي ألا تشكل إسرائيل وفلسطين مجالا لإثبات الأفضليات الفكرية أو المناورات السياسية. فعلى مدى أكثر من نصف قرن، تطالب أرضا إسرائيل وفلسطين بإعادة تأكيد المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، فضلا عن تنفيذ سياسات لا تتجاهل تلك المبادئ ولا تنتهكها. وينبغي ألا تكون العدالة وأمن إسرائيل هدفين متعارضين.

وكما هو الشأن على الدوام، تتعلق القضية اليوم بكيفية وقف التصعيد الحالي للعنف الذي يقوض كل أمل في رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وتعززان رفاه شعبيهما. ولا يخفى على أحد ما يتطلبه التوصل إلى حل للصراع في الشرق الأوسط. ولا أحد ينكر أنه لا يمكن تحقيق حل، ولا يمكن إحلال سلام، طالما استمر الاحتلال وتواصل عدم احترام القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية وقرارات المجلس. وبالنظر إلى ما يحدث حاليا في الشرق الأوسط، يبدو لنا من المهم أن نعيد التأكيد على أن المجلس لا يمكن أن يظل غير مكترث وأن يبقي على أهميته رغم ذلك.

ولا بد أيضا أن نؤكد مجددا أنه ينبغي احترام نظام روما الأساسي و البروتوكول الإضافي ذا الصلة لاتفاقيات جنيف، بغية كفالة حماية المدنيين والبضائع المدنية. وينبغي لطرفي الصراع أن يفرقا على الدوام بين المدنيين والمقاتلين وبين البضائع المدنية والأهداف العسكرية. وعلى نفس المنوال، نعتقد أنه لا بد من إدانة الهجمات على الأرض الإسرائيلية والأرض الفلسطينية على حد سواء.

وكما قلنا في السابق، نشعر بالقلق إزاء اللجوء إلى العقاب الجماعي كرد فعل، لأنه ينتهك القانون الدولي بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

واليوم، تدعو كوستاريكا إلى وقف لإطلاق النار يفضي إلى وقف دائم لجميع الأعمال القتالية. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن، كأولوية، أن يكفل وفاء الطرفين بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، وقرارات المجلس ذات الصلة، والقانون الدولي. ويتعهد وفد بلدنا بالعمل استنادا إلى الاقتراح المقدم لنا. ونود أن يتم تحسين هذا الاقتراح حتى يحظى بدعم واسع النطاق، وسنسعى إلى التوصل إلى بيان قاطع للمجلس.

السيدة دوتاي (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية الطارئة لمجلس الأمن، كما أشكر الأمين العام على حضوره.

ويساور بلجيكا قلق بالغ إزاء التصعيد غير المسبوق لأعمال العنف في غزة وجنوب إسرائيل. وهو تهديد خطير للاستقرار الإقليمي، أدى فعلا إلى سقوط مئات القتلى، وتواكبه أزمة إنسانية خطيرة ترتبط بالسياق المحدد الناجم عن الحصار المفروض على غزة في الأشهر الأخيرة.

وتدين بلجيكا انتهاك الهدنة من جانب حماس واستئناف إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل. وتذكر بلجيكا بأن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها لا يعطيها الحق في الرد بصورة غير متناسبة وبدون مراعاة آثار أعمالها على السكان المدنيين.

ومهما يكن الأمر، لن يجني الطرفان كلاهما أي نفع من التصعيد الحالي. وليس هناك حل عسكري ممكن للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، سواء في غزة أو في أي مكان آخر. ولهذا السبب، فإن بلجيكا، شأنها في ذلك شأن الاتحاد الأوروبي برمته، تدعو الطرفين إلى التحلي بالمسؤولية تجاه السكان المدنيين المعنيين من خلال الالتزام بوقف تام وفوري لإطلاق النار.

وندعو أيضا إلى إعادة فتح جميع المعابر إلى غزة بصورة عادية ودائمة، على النحو المتوخى في اتفاق عام ٢٠٠٥ المتعلق بالحركة والوصول. ويجب على الطرفين أن يسمحا بالعمل الإنساني الفوري وتيسيره من خلال السماح بإمداد غزة على نحو عاجل بالمعونة الغذائية والطبية، والوقود، والكهرباء، فضلا عن إجلاء الجرحى وتمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول إليها بدون عراقيل.

وأخيرا، تدعو بلجيكا إلى تكثيف عملية السلام، على النحو الذي طالب به قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، بغية تحقيق الهدف الذي أقره الجميع، وفقا لعملية أنابوليس: أي إقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ويجب أن نعمل على التوصل إلى حل شامل للصراع الإسرائيلي – العربي استنادا إلى عناصر تشمل مبادرة السلام العربية. كما نشجع على المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية وندعم جهود الوساطة المبذولة لتحقيق ذلك الغرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كرواتيا.

تتشاطر حكومة بلدي الشعور بالإلحاح والقلق البالغ إزاء أعمال العنف المستمرة في جنوب إسرائيل وغزة، لا سيما الخسائر الفادحة التي تسببت فيما بين المدنيين. ونعرب عن عميق أسفنا لما وقع من خسائر في الأرواح بين المدنيين. ونتقدم بمواساتنا لأسر الضحايا الأبرياء من الجانبين.

ونؤيد النداءات التي أطلقها المجلس في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والمجتمع الدولي عموما من أجل وقف جميع أعمال العنف فورا، لأنه ما من سبيل سوى من خلال

الوسائل السلمية يمكننا أن نأمل تحقيق سلام عادل ودائم. ونحث الطرفين على الالتزام الصارم بالقانون الإنساني الدولي. ولا بد من تفادي وقوع المزيد من الخسائر بين المدنيين، لأن إزهاق أي روح ليس له ما يبرره. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا ننسى أن مبادئ القانون الإنساني – لا سيما واجب حماية المدنيين – تنطبق على الجميع.

ويساور كرواتيا قلق عميق إزاء الحالة المأساوية للمدنيين في غزة، وتأمل في التعجيل بالقيام بعمل إنساني سريع في الميدان، بما في ذلك إيصال الإمدادات الإنسانية، وكفالة وصول المساعدة الإنسانية بدون عراقيل، وتيسير إجلاء الجرحى. ونقدر جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن مبادرة حكومة فرنسا في ذلك الصدد.

غير أنه لا يمكننا أن نتناول الحالة في غزة – بما في ذلك الأعمال العسكرية التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية مؤخرا – بمعزل عن سياقها العام. وتقوم حماس والمتشددون في قطاع غزة، المتمركزون في المرافق الأساسية المدنية أو حولها، منذئذ وباستمرار، بشن هجمات صاروخية على إسرائيل. وقد ازداد تواتر ومدى الهجمات الصاروخية اليومية الفظيعة التي تشنها حماس على السكان في جنوب إسرائيل في الأيام الأخيرة. ولا يمكن إنكار حق إسرائيل الأصيل والمشروع في الدفاع عن نفسها أو واجبها في الدفاع عن مواطنيها وحمايتهم. غير أنه يجب تفادي وقوع ضحايا بين المدنيين.

ونحن لا نتغاضى عن العنف، ولا نزال نؤمن بالسلام. وقبل أسبوعين تحديدا، وجه مجلس الأمن رسالة قوية لدعم عملية أنابوليس للسلام. ولا بد أن ندعم بحزم الرسائل الواردة في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي يضع الأساس لتسوية سياسية ولمواصلة العملية. وهذا يتطلب تحلي جميع الأطراف الفاعلة بالمسؤولية، لا سيما الأطراف في المنطقة. وسنواصل دعم كل جهد بناء يروم وقف أعمال العنف.

وسندرس بصورة متأنية للغاية مشروع القرار الذي عممه الوفد الليبي.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس، أود أن أعرب لكم ولأعضاء مجلس الأمن عن كامل التقدير لاستجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة عقد هذه الجلسة الطارئة. ونعبر عن تقديرنا لحضور الأمين العام للمنظمة لهذه الجلسة الطارئة، المخصصة للنظر في الاعتداء العسكري الإسرائيلي السافر والمتواصل على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والذي أدى، حتى الآن، إلى سقوط حوالي ٤٠٠ شهيد فلسطيني، وإصابة آلاف آخرين، من بينهم الكثير من النساء والأطفال، في استمرار للمجزرة البشعة التي يزيد من حدة آثارها الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل في انتهاك صريح لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، خاصة التزاماتها الدولية باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب.

إن ما يجري في قطاع غزة من عدوان وحشي، وقتل متعمد للأبرياء، واستخدام عشوائي وغير متكافئ للقوة العسكرية المفرطة من جانب إسرائيل، لا يشكل تهديدا للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أيضا، ويتطلب هذا الأمر من مجلس الأمن تكثيف تعامله مع المسألة من خلال التدخل الفوري

وفقا لصلاحياته بموجب الميثاق، لضمان وقف كامل وملزم لإطلاق النار يتم احترامه، تنفيذا لإجماع أعضاء مجلس الأمن في بيانهم الصحفي الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، الذي طالب بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية وأعمال العنف، والتعامل بفعالية مع الحالة الإنسانية والاحتياجات الاقتصادية الملحة لقطاع غزة من خلال إعادة فتح المعابر على نحو متصل بهدف تهيئة الظروف الإنسانية والاقتصادية والسياسية اللازمة لوقف العنف والعنف المضاد، وللتوصل إلى تهدئة حقيقية بين الجانبين تقود إلى تكثيف الجهود الدولية للتوصل إلى التسوية المنشودة للقضية الفلسطينية، بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف في أقرب فرصة.

ومما لا شك فيه، أن عدم استجابة إسرائيل لنداءات ومطالب مجلس الأمن المتكررة في مواجهة الوضع المتفجر والخطير في قطاع غزة واستمرارها في عدوانها العسكري في تحد صارخ لسلطة المجتمع الدولي، رغم نداءاتكم المتكررة، سيدي الرئيس، للطرفين ونداءات السكرتير العام بان كي - مون واتصالاتكم مع الأطراف المعنية، كل ذلك سيزيد من توتر الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل وفي البلدان العربية جميعها على نحو يعقد من فرص التوصل إلى السلام المنشود في منطقة الشرق الأوسط. ولذا، فإن مجلس الأمن الذي أبدى اهتماما ملحوظا بالتوصل إلى السلام في قراراته ومرجعياته المتعاقبة، مطالب اليوم بفرض احترام إرادته الجماعية وبفرض سلطة القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي من خلال إصدار قرار حاسم يتضمن العناصر الرئيسية لبيانه الصحفي المعتمد بتوافق الآراء من قبل، بالإضافة إلى غيرها من العناصر، وأهمها توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني على نحو يعيد لمجلس الأمن الهيبة والمصداقية اللازمة في التعامل مع هذا العدوان ويتفادى المعايير المزدوجة والتسييس والانتقائية.

إن عدوان إسرائيل الذي أدانته كل القوى الدولية والإقليمية يتطلب اتخاذ مجلس الأمن، ممثلا للإرادة الدولية مجتمعة، وقفة حازمة واللجوء لجميع السبل لوقف عدوان إسرائيل على قطاع غزة والحيلولة دون تطوره إلى هجوم بري، والتصدي لما تسعى إسرائيل إلى ترويجه من أن عدوانها يأتي للدفاع عن النفس، خاصة وأن هذه الهجمات تأتي في ظل غياب أي أفق سياسي واضح لإنهاء الاحتلال لدى إسرائيل، أو لتمكين الشعب الفلسطيني المقهور من حقوقه المسلوبة، وعلى رأسها حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة. فمع كافة الجهود التي تقوم بها قوى السلام في المنطقة، والتي تقوم بها مصر من أجل استمرار التهدئة، فإن التهدئة ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتهيئة الأجواء لعملية سلام حقيقية توقفت وفقد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية كل أمل فيها. والضمانة الحقيقية لعدم تكرار هذا الوضع هي إنهاء احتلال إسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية وعودتها إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتسوية مشكلة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة. وكل ذلك وارد في المبادرة العربية للسلام التي تظل الأساس الوحيد للتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

في ضوء كل ما تقدم، قرر مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى وزراء الخارجية في جلسة طارئة اليوم، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تكليف المجموعة العربية في نيويورك بطلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن. كما طالب باستصدار قرار ملزم من المجلس لحمل إسرائيل على الوقف الفوري للعدوان، ورفع الحصار وفتح المعابر، وإنهاء سياسة العقاب الجماعي، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتحقيق التهدئة. وإذ أضم صوتي لما أعرب عنه سعادة المندوب الدائم لليبيا، باعتباره العضو العربي في مجلس الأمن، لدى تقديمه لمشروع القرار، فإني

أؤكد ثقتنا في أن مشروع القرار العربي المعروض على مجلس الأمن يشكل أساسا متكاملا للتعامل مع هذه القضايا، بهدف إنهاء المواجهة العسكرية والتفرغ لجهود تحقيق السلام. وتتطلع المجموعة العربية إلى دعم الدول الأعضاء في مجلس الأمن كافة لهذا المشروع ولاعتماده في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يحيى محمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد محمصاني (جامعة الدول العربية): نشكركم سيدي الرئيس، أولا على دعوة المجلس بصورة عاجلة، ونرحب بحضور الأمين العام بان كي - مون معنا اليوم ونشكره على بيانه القيّم.

منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تقوم الطائرات الحربية الإسرائيلية بقصف متوالٍ لقطاع غزة أدى إلى سقوط أكثر من ٢ ٠٠٠ قتيل وجريح، كثير منهم من المدنيين والأطفال والنساء، كما تقوم بتدمير المباني والمنازل والمدارس والجوامع بمن فيها.

لقد لجأنا إلى مجلسكم الموقر في جلسة طارئة يوم السبت الماضي. وتوصل أعضاء المجلس إلى تفاهم حول بيان صدر عن المجلس فجر الأحد الماضي. ومنذ ذلك الحين، لم تحترم إسرائيل مطالبتكم بوقف فوري لإطلاق النار وفتح المعابر إلى غزة وتوفير الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وحماية المدنيين. وإسرائيل ما زالت حتى هذه اللحظة مستمرة في عدوانها. ويأتي هذا العدوان بعد أن فرضت إسرائيل حصارا خانقا على غزة دام أكثر من ثمانية عشر شهرا، منعت من خلاله دخول المواد الغذائية والطبية والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع، مما يشكل مخالفة صارخة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي فانتقلت من اتباع سياسة فرض العقوبات الجماعية إلى إتباع سياسة القتل الجماعي ضد الشعب الفلسطيني.

إن استمرار تدهور الوضع في غزة ليس في مصلحة أحد، وسيؤدي إلى تداعيات خطيرة وإلى مزيد من التطرف والعنف في المنطقة. وسيقلل من فرص التوصل إلى سلام عادل وشامل. ومجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قد تداول في الوضع الخطير، واتخذ قرارا اليوم أدان فيه بشدة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وطالب إسرائيل بالتوقف فورا عن جميع العمليات العسكرية في القطاع. وأدان إسرائيل لفرضها الحصار على الشعب الفلسطيني مما أدى إلى تدهور حاد في الأوضاع الإنسانية، وحمّلها المسؤولية الكاملة عن هذا التدهور مؤكدا على ضرورة إنهائه بشكل فوري. وأكد على أهمية استمرار تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة. كما أكد على دعمه لعمل مؤسسات الإغاثة الدولية.

إننا نناشد مؤسسات الإغاثة الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة في ظل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. وندعو الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة إلى عقد مؤتمر الدول المتعاقدة لتنفيذ ما ورد في هذا الإعلان الصادر عن مؤتمرها المعقود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والمؤيَّد بقرار الجمعية العامة (دإط - ١٠/٨) المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١.

ومجلس الأمن مطالب اليوم باتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على التوقف فورا عن جميع العمليات العسكرية في قطاع غزة والسماح بدخول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى سكان القطاع. كما نطالب مجلس الأمن القيام بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلام الدوليين وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتغاضى عما يحدث ومئات القتلى والجرحى يتساقطون يوميا؟ وكيف يمكن لمجلس الأمن أن يبقى صامتا والغارات الإسرائيلية تقتل البشر وتدمر كل ما على الأرض؟ وأين المجتمع الدولي من تلك المجازر؟ إنها مسؤولية المجلس. إنها مصداقية المجتمع الدولي التي تكاد أن تتلاشى أمام ضربات الطائرات والصواريخ التي تدك قطاع غزة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥.